إقتصاد

من جذور الأرض إلى بوّابات الخليج
وزير الزراعة: فرص واعدة تتطلّب جهدًا تسويقيًا

في زمن تتزاحم فيه الازمات على خارطة لبنان، لا تزال الارض تمسك ببعض امل لا يروى الا بعرق المزارعين. اولئك الذين لم يتوقفوا عن الحفر في باطن الصبر، يفتشون عن ما تبقى من مواسم لم تغادر بعد

على هذه الارض التي شهدت الكثير من التراجع والانكسار، يعلو صوت اختار ان ينحاز لا الى الشكوى، بل الى الرؤية، هو صوت وزير الزراعة الدكتور نزار هاني.

يتحدث الوزير هاني الى "الامن العام"، لا من برج عاجي ولا من وراء اوراق تقارير دولية، بل من بين صفوف الفلاحين انفسهم، من وجعهم واحلامهم، من موسم مر بخسائر فادحة، ومن قطاع انهكته الكوارث الاقتصادية والبيئية والمناخية. لكنه، رغم قسوة الارقام، لا يغفل عن ان الزراعة كانت وستبقى احد اعمدة البقاء في لبنان، وموردا حيويا يحتاج فقط الى من يصدق انه يمكن اعادة بعث الحياة فيه.

في عرضه للتحديات، لا يتجاهل الوزير حجم الخسائر التي وثقها تقرير الفاو بالتعاون مع البنك الدولي، لكنه يرى ان التقييم وحده لا يكفي، فلا بد من وضع خطط واضحة لإعادة التأهيل، ليس فقط باصلاح الارض، بل ببناء ثقة تستعاد بين الدولة والمزارع. وهو يشدد على ان الدعم الحقيقي لا يكون بالتصريحات، بل بتوفير بنية تحتية قوية، توسيع الاسواق، ضمان الامن الغذائي، ومكافحة التهريب.

من دعم مباشر للمزارعين، الى فتح الاسواق العربية - لاسيما السوق السعودية - ومن برنامج الارشاد الزراعي الوطني، الى جهود التكيف مع التغيرات المناخية، يرسم هاني خارطة طريق تقوم على التعاون، لاسيما التعاون العربي، وعلى تنظيم الانتاج ضمن روزنامة زراعية تراعي مناخ المنطقة وتنوعها الزراعي.

لا يقف وزير الزراعة عند حدود الازمة، بل يذهب الى حيث تصنع الحلول. فالزراعة، بالنسبة اليه، ليست ماضيا يرثى له، بل هي حاضر يمكن ترميمه، ومستقبل يمكن بناؤه.

وزير الزراعة الدكتور نزار هاني.

تأهيل الزراعة من الطوارئ الى التنمية المستدامة

■ ما أبرز نتائج المسح الذي اجرته الوزارة لتقييم الاضرار الزراعية في الجنوب والبقاع بعد الاعتداءات الإسرائيلية، وهل تم تحديد خطة لتعويض المزارعين؟

□ اجري تقييم مشترك بين وزارة الزراعة اللبنانية ومنظمة الفاو، استنادا الى بيانات البنك الدولي، لتحديد حجم الاضرار والخسائر التي لحقت بالقطاع الزراعي نتيجة الازمات المتعددة التي شهدها لبنان، ابرزها الاعتداءات الاسرائيلية. بحسب البيانات، قدر اجمالي الاضرار والخسائر في قطاع الزراعة بنحو 704 ملايين دولار، منها 118 مليونا خسائر، و586 مليونا خسائر في جنوب لبنان ووادي البقاع. كانت منطقة الجنوب هي الاكثر في الخسائر والاضرار، وتوزعت على محافظة النبطية (335 مليون دولار) ومحافظة الجنوب (323 مليونا). اما الاضرار والخسائر في سهل البقاع، فتقدر كما يلي: البقاع (29 مليون دولار) وبعلبك - الهرمل (16 مليونا). المناطق الاكثر تضررا هي صور (296 مليون دولار)، تليها بنت جبيل (113 مليونا)، والنبطية (108 ملايين)، ومرجعيون (101 مليون). وضعت وزارة الزراعة، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، جدولا زمنيا لإعادة تأهيل القطاع الزراعي، يشمل المراحل التالية:

المرحلة الاولى (قصيرة الامد): تتضمن تقديم مساعدات عاجلة الى المزارعين المتضررين، بما في ذلك توزيع البذور والاسمدة والمعدات الزراعية الاساسية.

المرحلة الثانية (متوسطة الامد): تركز على اعادة تأهيل البنية التحتية الزراعية، مثل شبكات الري، خزانات المياه والطرق الزراعية.

المرحلة الثالثة (طويلة الامد): تهدف الى تطوير القطاع الزراعي من خلال ادخال تقنيات زراعية حديثة، تعزيز قدرات المزارعين، وتحسين سلاسل القيمة الزراعية.

■ كيف تعمل الوزارة على دعم المزارعين في ظل ارتفاع كلفة الانتاج وانخفاض القدرة الشرائية؟

□ تسعى الوزارة، على الرغم من التحديات الزراعية الكبيرة، الى تأمين اسواق خارج لبنان، لاسيما على مستوى الدول العربية المجاورة. يتمثل الهدف الاساسي في تقديم دعم اكبر للمزارعين، حيث يعلق الامل الاكبر على امكان فتح الاسواق في المملكة العربية السعودية، وهو ما يجري التنسيق في شأنه من المزارعين، بدعم من دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور نواف سلام. يأتي هذا التوجه في اطار السعي الى توسيع الاسواق، خاصة من خلال طريق السعودية التي تربط بلدان الخليج كافة، اضافة الى السوق السعودية نفسها، التي تعد السوق الاكبر للمحاصيل الزراعية اللبنانية. كما تعمل الوزارة على تقديم دعم فني وتقني للمزارعين، من خلال توفير المعلومات والارشاد الزراعي، الى جانب مشاريع تقدم دعما مباشرا لهم، سواء عبر مبالغ نقدية مباشرة او من خلال مشاريع أكبر تمنح بناء على اقتراحات مقدمة من المزارعين انفسهم، حيث يتم اختيار الانسب منها ومن ثم تقديم الدعم ◄

مقال

لبنان... وطن معلّق
على حافة الإصلاح

منذ خريف 2019، حين خرج اللبنانيون الى الشوارع هاتفين ضد الفساد والطائفية وضيق العيش، بدا المشهد كأنه انبعاث جديد لوطن انهكته الحروب، وسرقته الطبقات الحاكمة عقدا بعد آخر. انتفض الناس لا ليطالبوا بالمستحيل، بل بأبسط حقوق الانسان: كهرباء لا تنقطع، مياه لا تشترى، رغيف لا يذل، وعدالة لا تتلعثم على ابواب الطوائف. لكن، وبعد خمس سنوات من تلك الصرخة المدوية، لا يزال اللبناني ينتظر "الإصلاح"... كمن ينتظر المطر في صحراء استبدلت فيها الغيوم بسحب من دخان المساومات.

لماذا تأخر الاصلاح؟

ليس السؤال جديدا، لكنه بات اكثر ايلاما مع كل يوم يمر. التأخير لم يكن صدفة، بل نهجا مدروسا تغذيه شبكات المصالح المتشابكة بين سلطة سياسية محصنة بطوائفها، واقتصاد ريعي متآكل يرفض ان يفسح المجال لأي بنية حديثة. لقد افرغت كلمة "اصلاح" من معناها، واحيلت الى خطاب خشبي يردد في المؤتمرات الدولية ولا يترجم في السياسات الداخلية. من كهرباء موعودة، الى قضاء مستقل، الى محاسبة المتورطين في الانهيار المالي، لا شيء تحقق سوى وعود تتكسر على صخرة المحاصصة.

في قلب هذه المسرحية السياسية، تلعب اللجان النيابية دورها على اكمل وجه... لكن لا في التشريع، بل في التسويف. مشاريع القوانين تحشر في ادراج النقاش غير المستعجل، وتدار برتابة مريبة، كأن المطلوب الا تصل يوما الى قاعة البرلمان. البعض منها يعلق لمزيد من الدراسة، والاخر يفرغ من مضمونه، فيما اسباب التعطيل تتنقل بين ما هو معروف من الحسابات السياسية، وما هو مجهول من صفقات تحت الطاولة. المجلس النيابي لا يقر قانونا اصلاحيا الا تحت ضغط خارجي او شعبي ساحق، وكأن الاصلاح في لبنان لا ينتج الا حين يؤمر به، لا حين تقتضيه المصلحة الوطنية.

ما الذي ننتظره؟

هل ننتظر معجزة دولية تملي على السلطة ما يجب فعله؟ ام نخشى الحقيقة: ان التغيير الحقيقي لا يصنع بالهتاف فقط، بل بإرادة مستمرة، عابرة للطوائف، تتحرر من الزعيم وتتمسك بالوطن؟

ربما ننتظر لحظة وعي جماعي، تدفعنا الى ادراك ان الوقت لم يعد حليفنا، وان التأجيل لم يعد خيارا، وان لبنان ان لم يصلح نفسه من الداخل، فلن يصلحه الخارج. الاصلاح ليس قانونا يمرر، بل ثقافة تبنى، ومحاسبة تفعل، وعدالة لا تستثني احدا. اما التأخير فهو جريمة موصوفة، ترتكب ببطء، لكنها تنهي ما تبقى من امل. لبنان، ذاك الوطن الجميل المتعب، لا يحتاج الى خطط انقاذ بقدر ما يحتاج الى صدمة ضمير، تعيد الامور الى نصابها، وتعيد الناس الى واجبهم: ان لا يصمتوا.

لا ننتظر معجزة تهبط من فوق، ولا خلاصا يصنع في دهاليز المؤتمرات، بل ننتظر صحوة تبدأ من كل فرد قرر الا يكون شاهد زور على انحدار وطنه. لعل ما نحتاجه اليوم ليس ثورة جديدة فحسب، بل استمرارية في الوعي، ومراكمة في الفعل، ورفض دائم للتسويات التي تجمل القبح ولا تزيله. فلبنان لا يبنى بالشعارات، بل بالعمل الصادق، والمحاسبة الحقيقية، والتمسك بالحق ولو طالت الطريق.

عصام شلهوب

◄ المالي. كذلك هناك دعم مخصص للبنية التحتية الزراعية، اذ تنفذ الوزارة مشاريع في مختلف المناطق، تعنى بتأمين خزانات مياه وتحسين البنية التحتية الزراعية عموما. جميع هذه المشاريع مدعومة من جهات عدة. كما يجري تنفيذها من خلال ما يعرف بمنظمات الامم المتحدة، مثل منظمة الاغذية والزراعة (الفاو)، برنامج الاغذية العالمي (WFP)، برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) وغيرها من الهيئات الدولية المعنية.

■ ما الاجراءات التي تتخذها الوزارة لمكافحة التهريب الزراعي الذي يؤثر سلبا على المزارع؟
□ تبذل الوزارة جهودا كبيرة بالتعاون مع ادارة الجمارك ووحدات مكافحة التهريب. يتم ضبط كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية المهربة، حيث تصادر وتسلم الى الجيش اللبناني، المستشفى العسكري، ودور الايتام. هذه الحملة تتابع بدقة، بالتكامل مع جهود الجيش لضبط الحدود.

■ تحدثتم عن برنامج وطني للإرشاد الزراعي، فكيف استفادت المناطق منه؟ وهل هناك خطط لتوسيع خدمات الارشاد؟
□ البرنامج الوطني للإرشاد الزراعي هو احد البرامج الاساسية، حيث تنظم انشطة يومية في جميع المناطق اللبنانية، مرتبطة بالممارسات الزراعية الموسمية. تهدف هذه الانشطة الى التوعية على التحديات الزراعية المستجدة، وتقديم الدعم التقني. بلغ عدد المستفيدين خلال اول شهرين نحو 4000 مستفيد، تلقوا المعلومات مباشرة عبر اللقاءات او الزيارات الميدانية. كما تبث وزارة الزراعة فقرات اسبوعية عبر تلفزيون لبنان، تتناول الاستخدام المستدام للمبيدات، امراض المحاصيل كالفواكه والزيتون، والتوعية على محاصيل التفاح.

■ كيف تتعامل الوزارة مع التحديات البيئية والمناخية، مثل الجفاف وتغير الفصول، لاسيما في المناطق الزراعية الاساسية كالبقاع؟

> **السعودية بوابة الامل الأكبر للاسواق العربية**

□ يعد الجفاف تحديا كبيرا، ليس فقط على مستوى لبنان بل في المنطقة ككل. لذلك، وجهنا ارشادات الى المزارعين عن كفاءة استخدام المياه عبر تقنيات الري الحديثة كالري بالتنقيط، وزراعة محاصيل تستهلك كميات اقل من المياه. شهدنا هذا العام كميات امطار تعادل نصف المعدل السنوي، مع ارتفاع الحرارة وزيادة فترات الجفاف، مما يتطلب زراعة متكيفة مع هذه المتغيرات. كما تم التركيز على زراعة اصناف تتحمل الجفاف، ضمن خطة وطنية شاملة تشكل قاعدة للتنمية الزراعية في السنوات العشر المقبلة، بهدف جعل الزراعة أكثر مرونة في مواجهة التغيرات المناخية وتراجع الامطار.

■ تحدثتم عن اهمية الشراكة مع مصر كنموذج للتكامل العربي، فهل هناك خارطة طريق واضحة لتنفيذ هذه الشراكة؟
□ التكامل مع مصر والدول المجاورة ضروري، من خلال تنسيق انواع الزراعات. يمتلك لبنان مناخا يسمح بانتاج الحمضيات والخضروات، بينما تركز دول اخرى على الحبوب. نعمل على تطوير اتفاقية تعاون بين العراق وسوريا ولبنان والاردن، اضافة الى اعداد روزنامة زراعية مشتركة، بسبب تغير مواعيد الحصاد الناتج من تغير المناخ. على سبيل المثال، كانت البطاطا تستورد من مصر في شباط وآذار، اما اليوم فالحصاد اللبناني يبدأ في نيسان، مما يتطلب تنسيقا جديدا في المواعيد. كما نسعى الى فتح اسواق ابعد، تختلف محاصيلها عن محاصيلنا لتوسيع السوق العالمية. وهذا يتطلب جودة عالية للمنتجات وقدرة تنافسية، خصوصا في اسواق مثل الاتحاد الاوروبي.

■ ما الخطوات العملية التي اتخذت لتقليص كلفة الشحن البحري وتعزيز التصدير، في ظل عرقلة الطرق البرية عبر سوريا؟
□ الطريق البرية عبر سوريا لا تزال مفتوحة، ومنها نصل الى الاردن والعراق، لكن الكميات المصدرة قليلة بسبب تشابه الانتاج وتفاوت الاسعار. هناك حاجة الى تنسيق في الروزنامة الزراعية لتنظيم الانتاج بين الدول. كما جرى تشاور مع شركات النقل البحري، خاصة عبر البحر الاحمر، بسبب تحديات تتعلق بالتأمين واللوجستيات. لقد حصلنا على بعض التخفيضات في كلفة الشحن، ونسعى الى تخفيضات اكبر لدعم التصدير، خاصة نحو الامارات. لكن تبقى الطريق البرية هي الاسرع والاساس لنجاح الصادرات الزراعية.

■ كيف تقيمون تجاوب السلطات السورية مع المقترحات اللبنانية لتسهيل مرور المنتجات الزراعية؟ وهل هناك جدول زمني لتفعيل الاتفاق الرباعي؟
□ تجاوب السلطات السورية والاردنية والعراقية والمصرية جيد، وهناك تعاون يومي. الا ان التحدي يكمن في تشابه الانتاج الزراعي بين هذه الدول، وسعي كل منها لحماية انتاجها المحلي. التواصل مستمر، وقد زارنا وزير الزراعة السوري مؤخرا، وعقدت اجتماعات موسعة لبحث كل الصعوبات.

■ اعلنتم عن ورشة لاصلاح نظام الاجازات الزراعية واستبداله بروزنامة علمية، كيف ستطبق هذه الروزنامة ومن سيشرف عليها؟
□ في ما يتعلق بموضوع الاجازات، فان الامر صحيح الى حد كبير، وخاصة في شأن المحاصيل النباتية، اي الخضروات والفواكه. نحن لا نزال في مرحلة التشاور مع مجلس شورى الدولة، ونأمل في ان يتخذ القرار قريبا لتسهيل العمل في هذا المجال. من ضمن الخطة، سيكون لدينا روزنامة زراعية واضحة، بحيث تحدد الفترات التي يسمح فيها بدخول انواع معينة من المحاصيل من دون الحاجة الى الحصول على اجازات، لاسيما تلك المحاصيل التي تدخل الى البلاد خارج مواسم الانتاج المحلي في لبنان. هذا ينطبق بشكل خاص على المحاصيل التي تدخل عبر المعابر البرية، مثل معبر المصنع والمعابر الشمالية. كما نأمل في ان يعلن القرار بتنظيم هذا الموضوع في وقت قريب جدا، فيما نعمل على تنظيم مشابه في ما يتعلق بقطاع الدواجن واللحوم.

■ هناك حديث متكرر عن تحديث مراكز الحجر الصحي النباتي والحيواني، ما الذي تغير فعليا؟ وهل يتم حاليا فحص السلع وفق المعايير الاوروبية والخليجية؟
□ مراكز الحجر الصحي النباتي والحيواني تعد من المواضيع الاساسية. فهي تعمل بشكل فعال، وتجرى فيها فحوص دقيقة للمحاصيل الزراعية، سواء للتصدير او الاستيراد، وفقا لنوع المحصول، كالفواكه والخضروات او الحبوب. اما المنتجات الحيوانية، فتخضع لفحوص تشمل الالبان واللحوم والدواجن. ثمة نظام دقيق لمتابعة هذه الفحوص على المعابر والمرافئ، كما نعمل على تطوير هذه المراكز عبر تزويدها بمعدات حديثة. بالنسبة الى اجهزة الكشف (السكانر)، فهي متوافرة لفحص الصادرات، لكن لا تزال غير متوافرة بشكل كاف في معبر المصنع، ما تعمل عليه الحكومة ضمن خطة لضبط الحدود ومكافحة التهريب. نراقب المحاصيل وفق شروط الدول المستوردة، واذا لم تفحص المنتجات او لم تستوف معايير السلامة العامة، فلن تدخل الاسواق.

■ كيف يمكن ضمان ان الشراكة مع القطاع الخاص لا تتحول الى احتكار، بل تظل داعمة للمزارع اللبناني الصغير؟
□ نحن نعزز الزراعة التعاقدية لتشبيك المزارعين مع مَن يمتلكون قدرات تسويقية كالشركات والمصانع. الهدف هو ان يكون هناك شريك دائم للانتاج الزراعي. مثلا، نسعى الى تنسيق أكبر بين مصانع تصنيع البطاطا والمزارعين، خاصة ان المصانع تحتاج الى نوع "البطاطا الصناعية". يتطلب ذلك من المزارعين تعديل نوع المحصول لتلبية الطلب الصناعي. الوزارة ترعى هذا التشاور، ونأمل في ابرام اتفاقات زراعة تعاقدية قريبا، على ان تشمل لاحقا محاصيل اضافية كالخضروات والفواكه.

■ الى اي مدى ترى الوزارة ان التعاون الزراعي العربي قادر فعليا على تحقيق الامن الغذائي في ظل التحديات؟
□ التعاون العربي ممكن، لكنه يحتاج الى تنظيم وتخطيط مشترك. دول الخليج تعمل على استراتيجيات للأمن الغذائي تتطلب كميات كبيرة من المحاصيل النباتية والحيوانية. كما نحاول ربط الاستراتيجيا الزراعية اللبنانية بهذه الخطط، ليكون لبنان مصدرا اساسيا للمحاصيل المطلوبة. من المهم ان نعتمد مقاربة علمية، حيث تنتج كل دولة ما تتقنه بكفاءة. بهذا النهج، يتحقق التكامل وتبنى شراكات عربية فعالة في القطاع الزراعي.

ع.ش.